مذاهبُ العلماء فيما وقع فيه التعارض بين روايات السير والمغازي وبين روايات الأحاديث الصحيحة

«محمد كامل» «محمد سليم» قره بللي *

ملخص

تعدّدت مذاهبُ العلماء في مسألة تعارض بعض أخبار أهل المغازي، مع بعض الأحاديث النبوية الصحيحة، في بعض ما تضمنته، فبعضهم يقدّم ما ورد في تلك الأخبار، باعتبار أنها متقدمة في زمانها، وتناقلها الناس واشتهرت بينهم، فاستغنت بهذه الشهرة عن تطلُّب الإسناد لها، فهي أقوى من الحديث الذي روي بطريق الآحاد، وبعضهم يقدّم ما ورد في الحديث الصحيح لما عرف به نقلةُ الحديث من الضبط والتفتيش، بخلاف نقلة أخبار المغازي الذين يكثرون من النقل عمن يوثق به وعمن لا يوثق، فربما وقع لهم الوهم والخطأ، وبعضهم سلك مسلكاً وسطاً بينهما، فتارة يقدم خبر المغازي، وتارة يقدم الحديث الصحيح، بحسب القرائن والحجج الثابتة.

الكلمات الدالة: أخبار أهل المغازي، الأحاديث الصحيحة، التعارض.

المقدمـة

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فمن المعلوم لدى أهل العلم بالحديث أنه قد يَرِدُ في أخبار السيرة والمغازي ما يشهد لما تتضمنه كثير من الأحاديث المروية عن النبي ﷺ، فيكون ذلك مؤيداً لصحة تلك الأحاديث من جهة تلك الأخبار لها، وموثّقاً لتلك الأخبار من جهة موافقة الحديث لما ورد فيها. فبذلك يكون خبرُ السيرة مقوِّياً للحديث من جهة، ومتقوِّياً بالحديث من جهة.

لكن إذا حصل تعارضٌ بين بعض أخبار أهل السير والمغازي وبين ما ثبت من الأحاديث النبوية التي خرّجها أصحاب الكتب المعتمدة التي عليها المعوَّل، كالكتب الستة الأصول، وكتب الصحاح والمسانيد والسنن، فأيهما يكون مُقَدَّماً في الاحتجاج؟

وهذا البحث الغرضُ من ورائه بيان مذاهب العلماء فيما كان هذا حالُه، وأنهم على ثلاثة مذاهب، يأتي بيانها معززة بالأمثلة والشواهد إن شاء الله تعالى.

ولكي يسهل تناول مفردات هذا البحث وتتضح معالمه، رأيت أن أقسمه إلى مقدمة وأربعة مباحث:

فجعلت **المقدمة** في بيانٍ موجز لمكانة أولئك العلماء الذين اخترتُهم أُنمُوذجاً في هذا البحث، ومن ورائهم غيرُهم، وإنما اكتفيت بمن ذكرتُ خشية الإطالة، لأنه بهم تحصُل الكفاية إن شاء الله، فلا يخرج هذا الأمر عن أن يكون على مذهبٍ واحدٍ منهم، لأنهم من رؤوس العلماء، ولهم عناية بأخبار السيرة النبوية، أولئك هم: البخاري والدمياطي وابن سيد الناس والسهيليّ وابن حجر العسقلاني.

وأما **المبحث الأول:** فخصصته لتحرير موضع النزاع في هذه المسألة لئلا يُعتقَد بأن جميع ما ورد من أخبار أهل المغازي والسير مما يصلح أن يكون له اعتبارٌ في مقابلة الأحاديث الصحيحة.

وأما **المبحث الثاني:** فجعلته لبيان مذهب ترجيح أخبار السير والمغازي على الأحاديث الصحيحة، وجعلته في مطلبين: **المطلب الأول:** تحدثت فيه عن الأمثلة التي وقفت عليها للدِّمياطي، **والمطلب الثاني:** تحدثت فيه عن الأمثلة التي وقفت عليها لابن سيِّد الناس.

وأما **المبحث الثالث:** ففي بيان مذهب ترجيح الأحاديث الصحيحة على أخبار السير والمغازي، وجعلته في مطلبين كذلك: **المطلب الأول:** تحدثت فيه عن الأمثلة التي وقفت عليها للبخاري، **والمطلب الثاني:** تحدثت فيه عن الأمثلة التي وقفت عليها للسهيلي.

وأما **المبحث الرابع:** فهو لبيان مذهبٍ وسطٍ بين المذهبين، ويمثّله ابن حجر العسقلاني، من خلال ما يُورده في شرحه على البخاري، حيث وجدتُه تتبّع كلَّ ما ورد فيه اختلاف بين الأحاديث الصحيحة وأخبار السيرة، وسلك فيه مسلكاً منضبطاً

* كلية الشريعة، جامعة دمشق، سوريا. تاريخ استلام البحث 2010/5/30، وتاريخ قبوله 2011/5/18.

سيأتي بيانه إن شاء الله.

تمهيد

فيه بيانٌ موجز لمكانة أولئك العلماء الذين يمثّلون المذاهب الثلاثة في قضية التعارض بين أخبار المغازي وبين الأحاديث الصحيحة:

وقبل الشروع فيما أنا بصده من هذا البحث لا بد من التعريف أولاً بأولئك العلماء الذين أسلفتُ ذكرهم، وهم الذين يمثلون المذاهب المذكورة فيما وقع فيه التعارض بين أخبار المغازي وبين الأحاديث الصحيحة، لأنه بمعرفتهم تظهر قيمة الخلاف، إذ لا يُعبأ بالخلاف ما لم يكن بين الكبار الذين يُعتدُّ بهم من أهل العلم.

فأما **البخاري** (ت256هـ) وهو محمد بن إسماعيل، فلا أظن أحداً ممن له أدنى معرفة بالعلم يجهلُ محلَّ هذا الإمام الفذِّ الذي لم يسبق له في المحدّثين شبيه ولم يلحقه نظير، ولا يمكن لي بحال أن أوفيه حقه بذكر ما له من فضل ومزية، وقد أطالت كتب التراجم بسياق فضائله والتنويه بشأنه، وبيان العلوم التي أتقنها، ولا سيما علم الحديث الذي خَبَر مداخله ومخارجه، وأصوله وفروعه، ولم يعزُبْ عنه من مسائله شيءٌ، فكان بحقٍّ كما وصفه شيوخه: بأنه «لم يَرَ هو مثلَ نفسه» كما قال علي بن المديني، أو «لم يُرَ مثلُه» كما قال علي بن حُجْر وأبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير، وأنه «أفقه وأبصر بالحديث من أحمد بن حنبل» كما قال أبو مصعب الزهري، و«أن حديثاً لا يعرفه ليس بحديث» كما قال عمرو بن علي الفلاس، وأنه «لو كان في زمن الحسن البصري لاحتاج إليه الناس لمعرفته بالحديث وفقهه» كما قال إسحاق بن راهويه، و«أن خراسان لم تُخرج مثله» كما قال أحمد بن حنبل، وأنه «سيد الفقهاء وأعلم من دخل البصرة بالحديث» كما قال محمد بن بشار، وأنه «كأنه لم يُخلَق إلا للحديث» كما قال الحسين بن حُرَيث. إلى غير ذلك مما شهد له به شيوخه وأساتذته.

وكذلك أقرانُه شهدوا له بالمعرفة، وقدّموه على أنفسهم. ونَدَر ذلك في الأقران. فقد قال الدارميُّ وذكر أن البخاري يخالفه في حديث، فلما سئل: ما تقول أنت؟ قال: «محمد أبصر مني»، وقال: «محمد أعلمنا وأفقهنا وأغوصُنا وأكثرنا طلباً»، وقال رجاء الحافظ: «هو آية من آيات الله يمشي على الأرض»[1].

وأما **السُهيلي** (ت581هـ): فهو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السُهيلي المالِقي صاحب الكنى الثلاث أبو القاسم وأبو الحسن وأبو زيد، وقد كان من الأئمة الجامعين بين علوم عدة برع فيها كلِّها، حتى قال فيه ابن الأبّار القُضاعي وهو تلميذ تلامذته: «كان عالماً بالقراءات واللغات والعربية وضروب الآداب، حافظاً للسير والأخبار والأنساب، إماماً في الحفظ والذكر والإدراك، مقدماً في الفهم والفطنة والذكاء، له حظ وافر من قرض الشعر والتصرف في فنون العلم يغلب عليه علم العربية والغريب وتصدر للإقراء والتدريس وإسماع الحديث، وكان من أهل الرواية والدراية، وله تواليف مفيدة منها كتاب «الروض الأُنف في شرح السيرة لابن إسحاق»، وهو أجل تواليفه، دل به على سعة حفظه ومتانة علمه»[2]، وقال أبو جعفر بن الزبير الغرناطي: «كان نحوياً متقدّماً، حافظاً للرجال والأنساب، عارفاً بعلم الكلام والأصول، حافظاً للتاريخ القديم والحديث، صاحب اختراعات واستنباطات»[3].

وأما **الدِّمياطي** (ت705هـ): فهو شرف الدين أبو محمد عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن الدِّمياطي، وصفه أبو حيان الأندلسي بقوله: «حافظ المشرق والمغرب»[4]، وقد ذكره تلامذته ونوّهوا بشأنه، فقال المزي: «ما رأيت أحفظ منه»، وقال البرزالي: «وكان آخر من بقي من الحفاظ وأهل الحديث أصحاب الرواية العالية والدراية الوافرة»[5]، وذكره الذهبي فقال: «العلامة الحافظ الحجة الفقيه النسّابةُ»[6]، ووصفه أيضاً بأنه: «شيخ الأئمة»[7]، وأنه «بقية نقاد الحديث»[8].

ثم جاء من بعدهم تلامذة تلامذته فأشادوا بذكره أيضاً، فقال السبكي الصغير واصفاً إياه بقوله: «كان حافظَ زمانه، وأستاذَ الأستاذِين في معرفة الأنساب، وإمام أهل الحديث المُجمع على جلالته، الجامع بين الدراية والرواية بالسند العالي للقدر الكثير، وله المعرفة بالفقه»[9]. وقال ابن كثير: «شيخ المحدثين وإمام اللغويين في زمانه»[10].

وقال ابن حجر: «بلغ عدد مشايخه ألف شيخ ومئتي شيخ وخمسين شيخاً»[11].

قلت: وكان قد صنف كتاباً في السيرة النبوية، كما صرح هو نفسُه بذلك[12]، لكنني لم أقف على كتابه ذلك مطبوعاً، فكان العُمدةُ لديَّ في استقراء ما ورد من أقواله من خلال شرح ابن حجر على البخاري، إذ إنه اعتنى كثيراً ببيان أقواله في هذا الصدد أثناء الشرح.

وأما **ابن سيِّد الناس** (ت734هـ): فهو محمد بن محمد بن محمد ابن سيد الناس، فتح الدين أبو الفتح، الأندلسي، اليَعمَري المصري الشافعي، وصفه قرينُه الذهبي بقوله: «الحافظ المفيد العلامة الأديب البارع المتفنن، أحد أئمة هذا الشأن»[13]، وقال فيه أيضاً: «كان صدوقاً في الحديث، حجةً فيما ينقله، له بصر نافذ بالفن، وخبرة بالرجال وطبقاتهم، ومعرفة بالاختلاف»[14]، وقال أيضاً: «ذو الفنون والذهن الوقّاد، كان عديم النظير في مجموعه، رأساً في الأدب، قلَّ أن ترى العيونُ مثلَه في فهمه وعلمه وسيَلان ذهنه وسعة معارفه»[15]، وقال علم الدين البِرزاليُّ: «كان أحد الأعيان معرفة وإتقاناً وحفظاً وضبطاً

للحديث، وتفهُّماً في علله وأسانيده، عالماً بصحيحه وسقيمه، مستحضراً للسيرة، له حظ وافر من العربية، وله الشعر الرائق والنثر الفائق»[16]، وقال السبكي الصغير: «كان من بيت رياسة وعلم» قال: «وصنف كتاباً في المغازي والسير، سماه عيون الأثر، أحسن فيه ما شاء»[17].

وأما **ابن حجر العسقلاني** (ت852هـ): فهو أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل المعروف بابن حجر المصري الشافعي. كان إماماً جامعاً لعلوم كثيرة، ومن أهمها علم الحديث حتى عدّه شيخه العراقيُّ أعلمَ أصحابه فيه، وشهد له أقرانه بالتقدم والتفوق . على شح الأقران بمثل ذلك . فقال تقي الدين الفاسي واصفاً إياه[18]: «حافظ الوقت العلامة شيخ الاسلام»[19]، ووصفه تلميذه ابن تَغْري بَرْدي بأنه: «شيخ الإسلام، حافظ المشرق والمغرب، أمير المؤمنين في الحديث»[20]، وقال تقي الدين ابن فهد: «العلامة الحافظ، فريد الوقت مفخر الزمان، بقية الحفاظ، علم الأئمة الأعلام، عُمدة المحققين، خاتمة الحفاظ المُبرِّزين»[21].

وكذلك أثنى عليه تلامذته، فقد قال السخاوي: «شهد له القدماء بالحفظ والثقة والأمانة والمعرفة التامة والذهن الوقاد والذكاء المفرِط وسعة العلم في فنون شتى»، وقال: «وقال كلٌّ من التقي الفاسي والبرهان الحلبي: ما رأينا مثلَه»، وذكر أيضاً أنه أملى ما ينيف على ألف مجلس من حفظه[22]، وقال السيوطي: «إمام الحفاظ في زمانه»، وقال: «انتهت إليه الرحلة والرياسة في الحديث في الدنيا بأسرها، فلم يكن في عصره حافظ سواه»[23].

وهذا الذي ذكرته في فضائل أولئك العلماء ما هو إلا غيض من فيض من فضائلهم، وقد حفلت كتب التراجم والتاريخ بذكر ما تميزوا به، ولا يسع المقام هنا لبسط ذلك.

المبحث الأول: في تحرير موضع النزاع فيما وقع فيه التعارض بين أخبار المغازي وبين الأحاديث الصحيحة

وقبل البدء في بيان مذاهب العلماء في هذه المسألة أيضاً، لا بد من تحرير موضع النزاع أولاً، ليُعرف ما يصلُح أن يكون له اعتبار في مقابلة الأحاديث الصحيحة أصلاً، إذ ليس كل خبر من تلك الأخبار يصحُّ أن يُستعمل في هذا المعترَك، حتى لدى ذلك الفريق الذي يختار تقديمها على الأحاديث الصحيحة.

ولأجل ذلك كان لا بد من بيانٍ أن هذا التعارضَ بين أخبار السير والمغازي مع الصحيح الثابت من الأحاديث النبوية، لا يخلو عن أن يكون في أمرين اثنين:

أولهما: أن يكون في أمر يتصل بأمور الحلال والحرام وسائر الأحكام الشرعية، مما نحن متعبَّدون به.

وثانيهما: أن يكون في أمر يتصل بالأخبار والحوادث أو الرقائق، وذلك نحو الاختلاف في إثبات وقوع أمرٍ ما أو نفيه، أو إثبات وجودِ شخصٍ في واقعة ما أو نفيه.

أو الاختلاف في تحديد شخصٍ باشَر عملاً أو قال قولاً. وكذا الاختلاف في تحديد نسبةِ شخصٍ أو قبيلةٍ.

أو أن يكون اختلافاً في تحديد عدد من الأشخاص حضروا أمراً معيناً، أو واقعةً، أو تحديد زمن لواقعةٍ.

أو اختلافاً في تحديد سبب واقعةٍ أو غزوةٍ، أو في بيان حالٍ ملابسة لتلك الواقعة أو الغزوة، أو ترتيب معين للوقائع والغزوات، ونحو ذلك.

فأما إذا كان الشأن فيما يتعلق بأمور الحلال والحرام والأحكام الشرعية فلا عبرة بما يخالف الأحاديث الصحيحة من أخبار أهل السير والمغازي التي ورد فيها ما يعارضها في تلك الأمور. ولا يُظن بأحدٍ من أهل العلم الذين يُعتَدُّ بهم، ويُوثَق بعلمهم وصلاحهم أن يقدِّم تلك الأخبار على الأحاديث الصحيحة الثابتة.

وحتى ولو لم تكن هناك مخالفة فالأصل أنه لا يثبت بالخبر من أخبار السيرة شيءٌ من الأحكام الشرعية، إذا لم تستوفِ تلك الأخبارُ شروط القبول، ولذلك لما ذكر السهيليُّ قصة نزول جبريل عليه السلام بأعلى مكة حين همز للنبي ﷺ بعقبه، فأنبع الماء وعلَّمه الوضوء، قال: «وهذا الحديث مقطوع في السيرة[24]، ومثله لا يكون أصلاً في الأحكام الشرعية»[25].

وقال ابن سيد الناس، وهو يتحدث عن قصة الغرانيق[26]: «الذى عندي في هذا الخبر أنه جار مجرى ما يُذكر من أخبار هذا الباب من المغازى والسير، والذي ذهب إليه كثير من أهل العلم الترخُّص في الرقائق وما لا حُكم فيه من أخبار المغازي، وما يجري مجرى ذلك، وأنه يُقبل فيها ما لا يُقبل في الحلال والحرام، لعدم تعلق الأحكام بها، وأما هذا الخبر، فينبغي بهذا الاعتبار أن يُرَدَّ، لِما يتعلّق به، إلا أن يثبت بسند لا مَطعَن فيه بوجه . ولا سبيل إلى ذلك . فيرجع إلى تأويله»[27].

وأما إذا حصل تعارض بين الخبر من أخبار السير والمغازي مع الحديث الصحيح في شيءٍ من تلك الأمور التي قدّمتُ مما لا مَدخَل للأحكام الشرعية فيها، فها هنا مجال البحث والمقارنة.

المبحث الثاني: في بيان مذهب تقديم خبر أهل المغازي على الحديث الصحيح

ومن أشهر أولئك الذين ذهبوا هذا المذهب: عبد المؤمن بن خلف الدِّمياطي في كتاب «السيرة النبوية»، وتلميذُه ابن سيِّد الناس اليَعمَرِيّ في كتابه «عيون الأثر في فنون المغازي

والشمائل والسير»، وغيرهما.

غير أن هؤلاء العلماء إذ يذهبون هذا المذهب فإنهم يشترطون لذلك شروطين يحتاطُون بهما:

الأول: أن يتم اتفاق أهل السِّيَر على ذكر ذلك الذي يخالف ما ورد في الحديث الصحيح، دون أن يكون نقلاً لأفراد منهم، أو أن يكون حصل بينهم أنفسُهم اختلافٌ في نقل وقائع الخبر أصلاً، فلا يقدِّمون شيئاً على الحديث الصحيح حينئذٍ، ولهذا لما ذكر ابنُ سيد الناس حديث الإفك، قال: «وقع في هذا الحديث: فقام سعد بن معاذ الأنصاري فقال: يا رسول الله، أنا أعذُرك منه، ووقع عند ابن إسحق في هذا الخبر بدل سعد بن معاذ: أُسيد بن حُضير. فمن الناس من يرى أن ذكر سعْد في هذا الخبر وهمٌ، لأن سعداً مات عند انقضاء أمر بني قريظة، ويرى أن الصواب ما ذكره ابن إسحاق مِن ذكر أسيد بن حضير. ولو اتفق أهل المغازي على أن وقعة الخندق وبني قريظة متقدمة على غزوة بني المصطلق لكان الوهم لازماً لمن رآه كذلك، ولكن هم مختلفون في ترتيب هذه المغازي كما سبق في هذه وغيرها»[28].

وكذلك لما ذكر حديث أبي سفيان الذي أخرجه مسلم[29]، في قوله للنبي ﷺ يوم الفتح: ثلاث أَعطِنيهنّ، قال: «نعم» قال: عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها، قال: «نعم» قال: ومعاوية تجعله كاتباً بين يديك، قال: «نعم» قال: وتؤمِّرَني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين، قال: «نعم». قال ابن سيد الناس: «وهذا مخالف لما اتفق عليه أرباب السير والعلم بالخبر»[30]. فبين أن اتفاق أهل السير هو العمدة في إعلال هذه الرواية.

ولهذا لم يَعتدَّ ابنُ سيد الناس أيضاً بما وقع لابن إسحاق من إيراده حديثَ ابن عباس في إمامة جبريل بالنبي ﷺ عند البيت ليريه أوقات الصلوات الخمس في أول البعثة، فقال ابن سيد الناس: «ليس هذا موضع الحديث، وإن كان ابن إسحاق وضعه هنا من طريق ابن عباس، لاتفاق أصحاب الحديث الصحيح على أن هذه الواقعة كانت صبيحة الإسراء، وهو بعد هذا بأعوام»[31]. قلت: إنما قال ذلك لأن أهل السير غير متفقين على هذا الترتيب الذي وقع عند ابن إسحاق، بل لم يُرَ ذلك لغيره، والله أعلم.

الثاني: أن يتعذَّر الجمع بين ما تضمنه خبر السيرة المشهور مع الحديث الصحيح، بأن تكون هنالك منافاةٌ حقيقية بينهما، وإلا فيقدم خبر السيرة المشهور، ولهذا لما ذكر ابن سيد الناس قصة سعد بن معاذ مع أبي جهل وأمية بن خلف لما خرج سعد إلى مكة معتمراً، وقول سعد لأمية: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنه قاتِلُك»[32]، قال: «المشهور عند أرباب السير أن النبي ﷺ إنما قال ذلك لأخيه أُبيٍّ بن خلف بمكة قبل الهجرة، وهو الذى قتله النبيُّ ﷺ بعد ذلك يوم أحد بحَرْبته[33]». قال: «وهذا أيضاً لا يُنافي خبر سعد، والله أعلم»[34]. يعني بذلك أنه قد يكون ﷺ قال ذلك في حق الاثنين كليهما.

المطلب الأول: ومما وقفت عليه من الأمثلة عند الدِّمياطي مما قدم فيه خبر المغازي على الحديث الصحيح

1- ذكر البخاري في «صحيحه» حديث الهجرة[35]، وذكر فيه قول عروة بن الزبير: أن رسول الله ﷺ لقي الزبير في ركب من المسلمين كانوا تجاراً قافلين من الشام، فكسا الزبيرُ رسولَ الله ﷺ وأبا بكر ثياب بَياضٍ.

وخالفه ما في «مغازي موسى بن عقبة» وغيره، كما قال ابن حجر[36]، أن الذي كان قافلاً من الشام وأهدى الثياب لرسول الله ﷺ وأبي بكر إنما هو طلحة بن عبيد الله.

ومالَ الدِّمياطي إلى تصحيح ما جاء في السيرة على ما جاء في الصحيح، كما نقله عنه ابن حجر[37].

2- وذكر البخاري أيضاً قصة قتل كعب بن الأشرف اليهودي، وأن محمد بن مسلمة طلب إليه أن يسلفهم وسقاً أو وسقين[38].

والذي عند ابن إسحاق وغيره من أهل المغازي أنه أبو نائلة، وأومأ الدمياطي إلى ترجيحه، كما نقله عنه ابن حجر[39].

3- وذكر البخاري أيضاً حديث أبي هريرة في غزوة الرجيع، وجاء فيه قوله: وكان خُبيب هو قتل الحارث بن عامر يوم بدر[40]. قلت: خبيب المعنيُّ هو ابن عديّ.

وقد تعقّبه الدمياطي، فيما نقله عنه ابن حجر[41]، بأن أهل المغازي لم يذكر أحدٌ منهم أن خُبيب بن عدي شهد بدراً، ولا قتَل الحارث بن عامر، وإنما ذكروا أن الذي قتل الحارث بن عامر ببدر خبيب بن إساف، وهو غير خبيب بن عدي، وهو خزرجي، وخبيب بن عدي أوسي.

قلت: وتبعه ابن سيد الناس أيضاً فيما سأذكره عنه إن شاء الله.

4- وأخرج البخاري ومسلم[42]حديث توبة كعب بن مالك الذي، وفيه أن هلال بن أمية ومُرارة بن الربيع قد شهدا بدراً، فقال الدمياطي: «لم يشهد مرارة ولا هلالٌ بدراً، ولا أُحداً أيضاً، وإن ذكرهما الإمام أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم، لأن بعضهم قلَّد بعضاً، والمُقلَّد الأصلي الإمام أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب، ومنه أتى الوهم». قال: «ومن ذكرهما في الطبقة الثانية ممن شهد أحداً، فلقدم إسلامهما، لا لشهودهما

الوقعة»[43].

5- وأنكر الدمياطي أيضاً رواية الترمذي[44] لقصة سفر النبي ﷺ مع عمه أبي طالب، كما نقله عنه محمد بن يوسف الصالحي[45]، لما فيها من نكارة بعض أحداثها، مما لا يصححه أهل السير، كما سيأتي بيانه قريباً.

لكن **يجدر التنبيهُ** إلى أنني وقفتُ على كلامٍ للدِّمياطي أورده عنه ابنُ حجر قد صرح فيه برجوعه عن مذهبه من الميل المطلق إلى قول أهل السير وترجيحه على الحديث الصحيح، أورده ابن حجر عند شرحه لحديث البراء في ذكر يوم حنين، وذكر بغلة النبي ﷺ البيضاء[46]، فقال: «وقع عند ابن سعد[47] وتبعه جماعة ممن صنف السيرة: أنه ﷺ كان على بغلته دُلْدُل، وفيه نظر، لأن دُلْدُل أهداها له المقوقِس. وقد ذكر القطب الحلبي أنه استشكل عند الدِّمياطي ما ذكره ابن سعد، فقال له (يعني الدِّمياطيّ): كنت تبعتُه فذكرتُ ذلك في «السيرة»، وكنت حينئذ سِيْرياً محضاً، وكان ينبغي لنا أن نذكر الخلاف».

قال ابن حجر: «ودل قولُ الدمياطي أنه كان يعتقد الرجوع عن كثير مما وافق فيه أهل السير وخالف الأحاديث الصحيحة، وأن ذلك كان منه قبل أن يتضلّع من الأحاديث الصحيحة، ولخروج نُسَخ من كتابه وانتشاره لم يتمكن من تغييره»[48].

المطلب الثاني: ومن الأمثلة التي وقفتُ عليها عند ابن سيّد الناس مما قدم فيه خبر المغازي على الحديث الصحيح

1- جاء في حديث أبي هريرة في غزوة الرجيع مانصه: وكان خبيب هو قتل الحارث بن عامر يوم بدر[49].

وهذا مما وافق فيه ابنُ سيد الناس شيخَه الدمياطي في إنكاره، حيث قال: «خبيب بن عدى لم يشهد بدراً عند أحد من أرباب المغازي»[50].

2- وجاء في حديث ابن عباس، في مقالة أبي سفيان للنبي ﷺ يوم الفتح: يا نبي الله، ثلاث أعطنيهن، قال: «نعم» قال: عندي أحسنُ العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أُزوِّجُكها... الحديث[51].

قال ابن سيد الناس معلقاً على هذا الحديث: «هذا مخالف لما اتفق عليه أرباب السير والعلم بالخبر، وقد أجاب عنه الحافظ المنذري جواباً يتساوك هُزالاً، فقال: يكون أبو سفيان ظنّ أن بما حصل له من الإسلام تجدّدت له عليها ولايةٌ، فأراد تجديد العقد يوم ذلك لا غير»[52].

قلت: المخالفة التي عناها ابن سيد الناس في هذا القدر من الحديث، إنما هي في كون النبيِّ ﷺ لما تزوج أم حبيبة بنت أبي سفيان، لم يكن أبو سفيان قد دخل في الإسلام بعدُ، فكيف يعرض على النبي ﷺ بعد إسلامه أن يزوجه ابنته، وقد سبق ذلك منه ﷺ؟[53]

3- ولما ذكر ابن سيد الناس رواية الترمذي[54] لقصة سفر النبي ﷺ وهو حدَثٌ مع عمه أبي طالب في رحلته إلى الشام، وما جرى لهم مع الراهب بحيرا، وطلبه إلى عمه أبي طالب أن يعود به خشيةً عليه ﷺ من شر يهود، قال: «ليس في إسناد هذا الحديث إلا من خُرِّج له في الصحيح،...ومع ذلك ففي متنه نكارة، وهي إرسال أبي بكر مع النبي ﷺ بلالاً، وكيف وأبو بكر حينئذ لم يبلغ العشر سنين، فإن النبي ﷺ أسنُّ من أبي بكر بأزيَد من عامين، وكانت للنبي ﷺ تسعة أعوام على ما قاله أبو جعفر محمد بن جرير الطبري وغيره، أو اثنا عشر على ما قاله آخرون، وأيضاً فإن بلالاً لم ينتقل لأبي بكر إلا بعد ذلك بأكثر من ثلاثين عاماً، فإنه كان لبني خلف الجمحيين، وعندما عُذِّب في الله على الإسلام اشتراه أبو بكر رضي الله عنه رحمةً له واستنقاذاً له من أيديهم، وخبره بذلك مشهور»[55].

قلت: يعني أنه مشهور في أخبار أهل المغازي والسير كابن إسحاق[56] وابن سعد[57] وغيرهما دون ذكر أبي بكر الصديق وبلال في القصة.

4- وجاء في حديث ابن عمر الذي في الصحيح: أن النبي ﷺ أغار على بني المصطلق وهم غارُّون وأنعامهم تستقي على الماء، فقتل مقاتلتهم وسبى ذراريَّهم، الحديث[58].

وخالفه ما رواه ابن إسحاق عن مشايخه، عاصم بن عمر بن قتادة وغيره بأسانيد مرسلة[59]، وكذا ابن سعد[60]: أنه بلغ النبي ﷺ أن بني المصطلق يَجمعون له وقائدهم الحارث بن أبي ضرار، فخرج إليهم حتى لقيهم على ماء من مياههم، يقال له: المريسيع قريباً من الساحل، فزاحف الناس واقتتلوا، فهزمهم الله وقتل منهم، ونفل رسول الله ﷺ نساءهم وأبناءهم وأموالهم.

وقد نقل ابن سيد الناس عن ابن سعد أنه ثبَّت ما عند أهل السير، وأقرّه على ذلك[61].

5- وجاء في حديث ابن عمر رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ حرّق نخل بني النضير، قال: ولها يقول حسان بن ثابت:

وهانَ على سَراةِ بني لؤيٍّ   حريق بالبُوَيرة مستطيرُ

قال: فأجابه أبو سفيان بن الحارث:

أدامَ اللهُ ذلك من صَنيعٍ   وحرّق في نواحيها السعيرُ

ستعلم أيّنا منها بنُزْهٍ   وتعلم أيّ أرضينا تَضيرُ[62]

قال ابن حجر: «ونسبة هذه الأبيات لحسان بن ثابت وجوابها لأبي سفيان بن الحارث هو المشهور، كما وقع في هذا

الصحيح وعند مسلم بعض ذلك»[63].

وخالف في ذلك أبو عمرو الشيباني وغيره من أهل السير، فيما نقله البلاذُري[64] وابن سيد الناس[65]، فذهبوا إلى أن الذي قال: لَعَزَّ . وليس وهان، كما يرويه ابن عمر. على سراة بني لؤي، هو أبو سفيان بن الحارث، وأن الذي أجاب بقوله: أدام الله ذلك من صنيع...البيتين، هو حسان.

قال ابن سيد الناس: «هذا أشبه بالصواب من الرواية الأولى»[66]. قلت: يعني رواية البخاري.

وقد ردَّ عليه ابن حجر بأنه لم يذكر مستنداً للترجيح، بل أتى ابن حجر بمرجحات على صحة رواية البخاري[67].

قلت: ويؤيد ما ورد في البخاري أن موسى بن عقبة صاحب المغازي، قد روى الحديث عن نافع عن ابن عمر كرواية البخاري[68]، فليس الأمر محلّ اتفاق بين أصحاب السير على ما يقوله أبو عمرو الشيباني.

المبحث الثالث: في بيان مذهب تقديم الحديث الصحيح على خبر أهل السير والمغازي

ومن هؤلاء الذين يذهبون هذا المذهب في تقديم الحديث الصحيح على ما ينقله أهل السير والمغازي: محمد بن إسماعيل البخاري، حيث أخرج في «صحيحه» أحاديث تُعارِض بعض أخبار أهل السير والمغازي، وعبد الرحمن بن عبد الله السُّهَيلي، صاحب «الرَّوض الأُنُف في شرح سيرة ابن هشام»، وغيرهما.

وعلةُ ذلك عندهم: أن نقلة أخبار السير يترخّصون فيما لا يترخّص فيه نقَلَةُ الحديث من الضبط والدقة في النقل، ولا يعتنُون بالتفتيش عن الرواة الذين نقلوا تلك الأخبارَ إليهم.

ولهذا قال العراقي في منظومته في السيرة[69]:

ولـيعلمِ الطالـبُ أن السِّـيَرا   تجمع ما صحَّ وما قد أُنكِرا

المطلب الأول: ومن الأمثلة التي وقفت عليها مما قدم فيه البخاري الأحاديث الصحاح على أخبار أهل المغازي

1- أخرج البخاري قصة قتل كعب بن الأشرف، وطلب محمد بن مسلمة إليه أن يسلفهم وسقاً أو وسقين[70].

وخالف البخاريَّ في ذلك أهلَ السير، كما قال ابن حجر[71]، حيث ذكروا أن الذي طلب إليه ذلك أبو نائلة لا محمد بن مسلمة.

2- وأخرج أيضاً حديث أبي هريرة في غزوة الرجيع، وجاء فيه قوله: وكان خبيب هو قتل الحارث بن عامر يوم بدر[72].

وخالف البخاري في ذلك أهلَ المغازي، كما سلف عن الدمياطي وابن سيد الناس، حيث نصُّوا أن أحَداً منهم لم يذكر خبيب بن عدي فيمن شهد بدراً، ولا أنه قتَل الحارث بن عامر[73].

3- وأخرج البخاري حديث توبة كعب بن مالك، وجاء فيه ذكر شهود هلال بن أمية ومُرارة بن الربيع بدْراً[74]. ولهذا ذكرهما في «الصحيح» في باب تسمية من سمي من أهل بدرٍ[75].

وخالف بذلك أهل المغازي، كما قال الدِّمياطي[76] وابن قيم الجوزية[77]، حيث لم يذكروا ذلك في قصة توبة كعب بن مالك، ولا ذكروا هذين الرجلين فيمن شهد بدراً، لا ابن إسحاق ولا موسى بن عقبة ولا الأُموي ولا الواقدي، ولا أحد ممن عدَّ أهلَ بدر.

4- وأخرج البخاري أيضاً قصة سعد بن معاذ مع أبي جهل وأمية بن خلف، وفيها قول سعد لأمية: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنه قاتِلُك»[78].

وهذا يخالف ما عليه أرباب السير، كما قال ابن سيد الناس، من أن النبي ﷺ إنما قال ذلك لأخيه أبيٍّ بن خلف بمكة قبل الهجرة، وهو الذى قتله النبيُّ ﷺ بعد ذلك يوم أحد بحَرْبته[79].

5- وأخرج البخاري كذلك حديث وحشيّ بن حرب في وصفه قتلَ حمزة عمِّ النبي ﷺ، وقال فيه: إن حمزة كان قَتَل طُعَيمة بن عدي بن الخِيار[80]. فذكر في نسبه: الخيار.

وخالف في ذلك أهلَ السير والمغازي، حيث ذكروا أن طُعَيمة هذا هو أخو مطعم بن عدي والخيار بن عدي، وهم أبناء نوفل بن عبد مناف، ليس في النسب الخيار.

قلت: وحجة البخاري أن الذي نسبه كذلك وحشيٌّ نفسه، وهو أدرى بذلك، فلا اعتبار بقول غيره.

6- وأثبت البخاري أن غزوة ذات الرقاع كانت بعد خيبر[81]، مستدلاً لذلك بحديث أبي موسى الأشعري في حضوره تلك الغزوة[82]، وكان قد أخرج ما يدل على أن أبا موسى إنما قدم بعد خيبر[83]، فلذلك تهيأ له حضور ذات الرقاع.

وخالف بذلك أهلَ المغازي، كما حكاه ابن حجر[84]، حيث أثبتوا أن غزوة ذات الرقاع كانت قبل خيبر.

وغير ذلك كثير عند البخاري، وفي هذا القدر كفاية، لأنه يفي بالمقصود إن شاء الله تعالى.

المطلب الثاني: ومما وقفت عليه مما قدّم فيه السهيليُّ الحديثَ الصحيح على خبر أهل المغازي

1- جاء في حديث أبي هريرة في غزوة الرجيع الذي أخرجه البخاري: أن أميرهم في الغزوة كان عاصمَ بن

ثابت[85].

وخالف في ذلك أهلُ السيرة، كما قال ابن حجر، فقد ذكروا أن الأمير كان مرثدَ بن أبي مرثد. وقد رجح السهيلي ما في البخاري[86].

2- وجاء في حديث أبي هريرة في غزوة الرجيع أيضاً أنهم كانوا عشرة. قال السهيلي: «وذكر ابن إسحاق أن أصحاب خُبيب كانوا ستة، وفي «الجامع الصحيح» للبخاري أنهم كانوا عشرة، وهو أصح، والله أعلم»[87].

3- وجاء في حديث أنس الذي أخرجه البخاري ومسلم[88]، أن أصحاب بئر معونة كانوا سبعين رجلاً. قال السهيلي: «قال ابن إسحاق: وكانوا أربعين رجلاً، والصحيح أنهم كانوا سبعين. كذا وقع في صحيح البخاري ومسلم»[89].

4- وجاء في حديث أم حبيبة الصحيح الذي أخرجه البخاري[90] وغيره، أنه ﷺ أخبرها بأن ثويبة أرضعته وأرضعت أبا سلمة بن عبد الأسد، وفيه قول عروة: وثويبة مولاة لأبي لهب كان أبو لهب أعتقها، فأرضعت النبيَّ ﷺ.

وهذا يخالف قولَ أهل السير، كما قال ابن حجر[91]، من أن أبا لهب أعتقها قبل الهجرة، وذلك بعد الإرضاع بدهر طويل. وقد اعتمد السهيلي على رواية البخاري هذه فجزم بأن عتقها كان قبل الإرضاع[92].

وإذا كان السهيلي ممن يرى دفع خبر أهل السير بالحجة والقرينة القوية، فأحرى به أن يردَّ خبرهم إذا خالف الحديث الصحيح، ولهذا ردّ خبرَ قصة الغرانيق[93]، بالرغم من أنه حكى رواية عدد من أهل السير لها، فقال: «ذكر خبر هذه السجدة موسى بن عقبة وابن إسحق من غير طريق البكّائي، وأهلُ الأصول يدفعون هذا الحديث بالحجة»[94].

المبحث الرابع: في بيان مذهب ابن حجر العسقلاني في قضية التعارض بين خبر أهل المغازي والحديث الصحيح

وهو مذهب وسط بين المذهبين، حيث فصّل ابن حجر في عدة أمور:

الأمر الأول: أنه إن أمكن عنده الجمعُ بين خبر أهل السير وبين الحديث الصحيح لزم المصير إليه، مُبيِّناً أنه لا يُعدَل إلى الترجيح عندئذٍ، وقد كان هذا منهجاً معروفاً لديه يَفزعُ إليه عند حصول أية معارضة أو اختلاف، ولهذا تجده يعبِّر عن ذلك أحياناً بقوله: «لا يُعدَل إلى الترجيح مع ظهور الجمع وصحة الطرق»[95]، أو بقوله: «مع إمكان الجمع المذكور لا تعارض»[96]، أو بأن يقول بعد أن يسلك مسلك الجمع: «فإن ساغ هذا الجمع وإلا فما في الصحيح أصح»[97].

ولهذا ردّ على الدِّمياطي في تقديمه ما جاء في «مغازي موسى بن عقبة» وغيره من أن الذي أهدى للنبي ﷺ وأبي بكر الثياب البياض لما اقتربا من المدينة في الهجرة هو طلحة بن عبيد الله، مع أن الذي في الصحيح أن ذلك هو الزبير بن العوام[98]، فقال ابن حجر: «الأولى الجمعُ بينهما، وإلا فما في الصحيح أصح».

قال: «ثم وجدت عند ابن أبي شيبة من طريق هشام بن عروة عن أبيه نحو رواية أبي الأسود[99]، وعند ابن عائذ في «المغازي» من حديث ابن عباس: خرج عمر والزبير وطلحة وعثمان وعياش بن أبي ربيعة نحو المدينة، فتوجه عثمان وطلحة إلى الشام. فتعيّن تصحيحُ القولين»[100].

فإذا لم يمكن الجمع أو كان فيه تعسُّف، قدَّم الحديثَ الصحيح، يظهر ذلك في ردِّه على ابن سيد الناس في تقديمه لما قاله أهل السيرة في قائل الأبيات المذكورة سابقاً، وجعلهم ما قاله حسان بن ثابت من قول أبي سفيان بن الحارث، وما قاله أبو سفيان من قول حسان[101]، فقال ابن حجر بعد أن حاول أن يذكر وجهاً لما قالوه مع تعسُّفٍ فيه ظاهرٍ، قال: «لكن إذا تعارضا كان ما في الصحيح أصح»[102].

الأمر الثاني: أنه لا بد أن يكون ناقل خبر السيرة إماماً حجة في هذا الشأن، ولهذا قال ردّاً على الدارقطني في توهيمه لرواية لابن إسحاق تتعلق بالمغازي: «وحديث ابن إسحاق هذا قد أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» وأبو عبد الله بن مَنْدَهْ في «كتاب الإيمان» له على شرط الصحة، وهو حجة في المغازي، وروايته هنا راجحةٌ على رواية غيره»[103].

الأمر الثالث: قد يقدِّم خبر أهل السير والمغازي على بعض الأحاديث الصحيحة إذا كان الاختلاف في شيءٍ أهلُ السير أخبَر به من غيرهم، نحو قوله في قصة شراء النبي ﷺ جملَ جابر، وقد جاء في رواية في البخاري معلقة بصيغة الجزم أن ذلك كان في طريق غزوة تبوك[104]، وجزم ابن إسحاق والواقدي أن ذلك كان في غزوة ذات الرقاع، فقال: «وهي الراجحة في نظري لأن أهل المغازي أضبط لذلك من غيرهم». ثم دلل على بعدة أدلة نقلية وعقلية.[105].

وكذلك فعل في الاختلاف في نسبة عمرو بن عوف، حيث وقعت نسبته في رواية الصحيح أنصارياً[106]، قال: «المعروف عند أهل المغازي أنه من المهاجرين، وهو موافق لقوله هنا: وهو حليف لبني عامر بن لؤي، لأنه يشعر بكونه من أهل مكة»[107].

وكذلك قال في تعيين الغزوة التي أُبهمت في حديث زيد بن أرقم والتي قال فيها عبد الله بن أُبَيّ مقالته المشهورة التي قُرِّع بها في القرآن[108]، حيث قال: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ

الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (المنافقون:8). حيث قال: «وهذه الغزاة وقع في رواية محمد بن كعب عن زيد بن أرقم عند النسائي[109] أنها غزوة تبوك. قال: «والذي عليه أهل المغازي: أنها غزوة بني المصطلق، وسيأتي قريباً في حديث جابر ما يؤيده»[110]. قلت: يعني به الحديث الذي أخرجه البخاري في الغزوة التي ضرب فيها رجلٌ من المهاجرين رجلاً من الأنصار، وفيها قال ابن أبيٍّ ما قال[111]، وبين ابن حجر عند شرحه للحديث أنه روي من وجوه متعددة أنها غزوة بني المصطلق[112].

الأمر الرابع: أنه إن لم تتحقق تلك الأمور الثلاثة المذكورة كان ما في الصحيح أصح، وهو المقدَّم، كما كان يعبّر بذلك صريحاً في كل تلك المواضع التي حصل فيها اختلاف بين أخبار أهل السير وبين روايات الأحاديث الصحيحة، فيقول: «فإن ساغ هذا الجمع وإلا فما في الصحيح أصح»[113]، ونحو ذلك.

وكانت حجته في ذلك أنه يلزم من تقديم خبر السيرة وقتئذٍ ردُّ الحديث الصحيح، كما قال ردّاً على الدمياطي وابن سيد الناس في شأن خبيب بن عدي[114]، فقال: «يلزم مَن الذي قال ذلك ردُّ هذا الحديث الصحيح، فلو لم يقتل خبيب بن عدي الحارثَ بن عامر ما كان لاعتناء بني الحارث بن عامر بأسر خبيب معنى ولا بقتله مع التصريح في الحديث الصحيح أنهم قتلوه به»[115].

الخاتمة

وفي نهاية هذا البحث أُجمل أهم النتائج التي انتهيتُ إليها منه، وهي:

1- أن المعتبر مما فيه تعارض بين أخبار السير وبين الأحاديث الصحيحة، هو ما كان في غير الأحكام الشرعية، فأما في الأحكام الشرعية فلا اعتبار بغير الأحاديث الصحيحة باتفاقٍ.

2- تباينت مناهج العلماء الذين يُعتدُّ بهم فيما وقع فيه تعارض بعض أخبار أهل السيرة مع بعض الأحاديث الصحيحة، فبعضهم يميل إلى ترجيح أخبار السيرة بوصفها متقدمة في الزمان، بحيث يكون نقلها بطريق التلقي والشهرة، خلافاً للأحاديث التي نقلت بطريق الآحاد. وبعضهم يرى تقديم الحديث الذي استوفى شروط الصحة، لأن نقلة الحديث عرفوا بالضبط والتحري، خلافاً لرواة أخبار السير الذين لا يتحققون فيما ينقلون. وبعضهم يتوسط بين المذهبين، فيقدم أحياناً الأحاديث الصحاح، وأحياناً أخرى يقدم أخبار السيرة.

3- إن الميزان الصحيح الذي تطمئن إليه النفس هو المنهج الوسط بين المنهجين، والذي يقدم أخبار السير تارة، وتارة أخرى يقدم الأحاديث الصحيحة، بالاعتماد في كل ذلك على القرائن والحجج الثابتة، وبذلك يكون أضبطَ المناهج إن شاء الله، لما فيه من الدقة والاحتياط، والله أعلم.

الهوامش

(1) انظر ترجمته عند: الخطيب البغدادي، «تاريخ بغداد»، ج2، ص4 . 34 الترجمة (424)، وأبي الوليد الباجي، مقدمته على «التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح»، ج1، ص307 . 311، وابن عساكر، «تاريخ دمشق»، ج52، ص50 . 90 الترجمة (6098)، وابن الأثير الجزري، مقدمته على «جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ»، ج1، ص185 . 186، وأبي الحجاج المزي، «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، ج24، ص430 . 467 الترجمة (5059)، والذهبي، «سير أعلام النبلاء»، ج12، ص391 . 471.

(2) ابن الأبار القضاعي، «التكملة لكتاب الصلة»، ج3، ص32 . 33 الترجمة (89).

(3) نقله عنه الذهبي في «تذكرة الحفاظ»، ج4، ص1349 الترجمة (1099).

(4) نقله عنه ابن حجر في «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة»، ج2، ص418 الترجمة (2525).

(5) نقله عن المزي والبرزالي، ابنُ قاضي شهبة، في «طبقات الشافعية»، ج2، ص221 الترجمة (509).

(6) الذهبي، «تذكرة الحفاظ» ج4، ص1477 الترجمة (1166).

(7) الذهبي، «المعجم المختص بالمحدثين»، ص95 الترجمة (112).

(8) الذهبي، «معجم الشيوخ»، ج1، ص424 الترجمة (482).

(9) السُّبكي الصغير، «طبقات الشافعية الكبرى»، ج10، ص102 . 123 الترجمة (1380).

(10) ابن كثير، «طبقات الفقهاء الشافعيين»، ج2، ص951.

(11) ابن حجر، «الدرر الكامنة»، ج2، ص417.

(12) نقله عنه ابن حجر، في «الفتح» ج8، ص30.

(13) الذهبي، «المعجم المختص بالمحدثين» ص260 . 261 الترجمة (332).

(14) نقله عنه تلميذه السبكي الصغير، في «طبقات الشافعية الكبرى»، ج9، ص270 الترجمة (1331).

(15) نقله عنه ابن حجر، في «الدرر الكامنة»، ج4، ص211

الترجمة (573).

(16) المرجع السابق ج4، ص209.

(17) السبكي الصغير، «طبقات الشافعية الكبرى»، ج9، ص270.

(18) وهذا مات قبله، وذكره ابن حجر نفسُه في أول مقدمته لكتابه «إنباء الغمر بأبناء العمر»، ج1، ص4، ووصفه بقوله: الحافظ العالم شيخ الحرم.

(19) تقي الدين الفاسي، «ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد»، ج1، ص352 الترجمة (691).

(20) ابن تغري بردي، «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة»، ج15، ص259

(21) ابن فهد المكي، «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ» . ومعه «ذيل تذكرة الحفاظ» لأبي المحاسن الحسيني، و«ذيل طبقات الحفاظ» للسيوطي، ص326.

(22) السخاوي، «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع»، ج2ص، 39 الترجمة (104).

(23) السيوطي، «حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة»، ج1، ص363 الترجمة (102).

(24) يعني أنه غير متصل، لأنه من رواية ابن إسحاق عن بعض أهل العلم، مرفوعاً، لا أنه من قول التابعي، بالمعنى الذي استقر عليه اصطلاح أهل الحديث. لكنه روي مسنداً موصولاً عند أحمد في «المسند»، ج29، ص25، برقم (17480)، وغيره، قال السهيلي: يدور على عبد الله بن لهيعة وقد ضعّف. قلت: وهو كما قال.

(25) السهيلي، «الروض الأُنُف شرح سيرة ابن هشام» ج3، ص13.

(26) مُلخّص هذه القصة، كما يُروى: أن رسول الله ﷺ قرأ بمكة: ﴿والنجم﴾ (النجم:1)، فلما بلغ ﴿أفرأيتم اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى﴾ (النجم:19 . 20)، ألقى الشيطانُ على لسانه: تلك الغرانيق العُلَى وإن شفاعتهن لترتجى، فقال: المشركون ما ذكر آلهتنا بخير قبل اليوم فسجد وسجدوا...، وقد بسط بيان طرق هذه القصة ابن حجر في «فتح الباري» ج8، ص439.

(27) ابن سيد الناس، «عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير»، ج1، ص215.

(28) ابن سيد الناس، «عيون الأثر» ج2، ص146.

(29) أخرجه مسلم، في«صحيحه»، في فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي سفيان بن حرب ﵁، ص1100، برقم (2501).

(30) ابن سيد الناس، «عيون الأثر» ج2، ص400.

(31) المرجع السابق ج1، ص178.

(32) أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، ص693، برقم (3632).

(33) أخرج القصةَ الحاكمُ في «المستدرك»، ج2، ص328 من حديث سعيد بن المسيب عن أبيه. وروي من طرق أخرى مرسلة عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والزهري ومقسم وغيرهم، عند عبد الرزاق في «مصنفه»، ج5، ص355، برقم (9731)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى»، ج2، ص46، وابن أبي حاتم في «تفسيره»، ص 1673، برقم (8910)، والبيهقي في «دلائل النبوة»، ج3، ص211 و258.

(34) ابن سيد الناس، عيون الأثر»، ج1، ص381 . 382.

(35) أخرجه البخاري، في كتاب مناقب الأنصار، باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة، ص741، برقم (3905).

(36) ابن حجر، «الفتح»، ج7، ص243.

(37) المرجع السابق، ص243.

(38) أخرجه البخاري، في كتاب المغازي، باب قتل كعب بن الأشرف، ص766، برقم (4037).

(39) ابن حجر، «الفتح»، ج7، ص338.

(40) أخرجه البخاري، في كتاب المغازي، باب غزوة الرجيع ورعل وذكوان وبئر معونة وحديث عضل والقارة، ص776، برقم (4086).

(41) ابن حجر، «الفتح»، ج7، ص381 . 382.

(42) أخرجه البخاري، في المغازي، باب حديث كعب بن مالك، ص834، برقم (4418)، ومسلم، في كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه، ص1200، برقم (2769).

(43) انظر السبكي الصغير، «طبقات الشافعية الكبرى»، ج10، ص106 . 107.

(44) أخرجه الترمذي في «الجامع»، في كتاب المناقب، باب ما جاء في بدء نبوة النبي ﷺ، برقم (3620). وقال الترمذي: حسن غريب.

(45) الصالحي، «سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد»، ج2، ص144.

(46) أخرجه البخاري، في كتاب المغازي، باب قول الله تعالى: ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئاً وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ، ثُمَّ أَنزَلَ اللهُ سَكِينَتَهُ﴾ إلى قوله: ﴿ وَاللهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (التوبة:25 .27)، ص814، برقم (4316)

(47) ابن سعد، «الطبقات الكبرى»، ج2، ص150.

(48) ابن حجر، «الفتح»، ج8، ص30.

(49) راجع المثال الثالث للدمياطي.

(50) ابن سيد الناس، «عيون الأثر»، ج2، ص63.

(51) أخرجه مسلم، في فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي سفيان بن حرب رضي الله عنه، ص1100، برقم (2501).

(52) ابن سيد الناس، «عيون الأثر»، ج2، ص400.

(53) بيّن ذلك عدد من العلماء منهم ابن الجوزي في «كشف المشكل عن أحاديث الصحيحين»، ج1، ص595.

(54) راجع المثال الخامس للدمياطي.

(55) ابن سيد الناس، «عيون الأثر»، ج1، ص108.

(56) انظر ابن هشام، «السيرة النبوية»، ج1، ص204، والبيهقي، «دلائل النبوة»، ج2، ص26.
(57) ابن سعد، «الطبقات الكبرى»، ج1، ص120.
(58) أخرجه البخاري، في كتاب العتق، باب من ملك من العرب رقيقاً، ص481، برقم (2541)، ومسلم، في الجهاد، باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام من غير تقدم الإعلام بالإغارة، ص767، برقم (1730).
(59) انظر ابن هشام، «السيرة النبوية»، ج2، ص290.
(60) ابن سعد، «الطبقات»، ج2، ص63 . 64.
(61) ابن سيد الناس، «عيون الأثر»، ج2، ص135.
(62) أخرجه البخاري، في كتاب المغازي، باب حديث بني النضير، ص764، برقم (4032)، ومسلم في كتاب الجهاد، باب جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها، ص772، برقم، (1746).
(63) ابن حجر، «الفتح»، ج7، ص333.
(64) البلاذُري، «فتوح البلدان»، ص29.
(65) ابن سيد الناس، «عيون الأثر»، ج2، ص78.
(66) المرجع السابق، ص78.
(67) ابن حجر، «الفتح»، ج7، ص333 . 334.
(68) أخرجه من طريقه أبو عبيد في «الأموال»، برقم (20).
(69) في البيت الخامس من قصيدته الألفية في السيرة النبوية.
(70) راجع المثال الثاني للدمياطي.
(71) ابن حجر، «الفتح»، ج7، ص338.
(72) راجع المثال الثالث للدمياطي.
(73) راجع المثال الأول للدمياطي والمثال الثالث لابن سيد الناس.
(74) راجع المثال الرابع للدمياطي.
(75) وهو الباب (13)، من كتاب المغازي، بإثر الحديث (4027).
(76) راجع المثال الرابع للدمياطي.
(77) ابن قيم الجوزية، «زاد المعاد في هدي خير العباد»، ج3، ص577.
(78) سلف تخريجه في آخر مقدمة المبحث الثاني.
(79) سلف تخريجه في آخر مقدمة المبحث الثاني كذلك.
(80) أخرجه البخاري، في المغازي، باب قتل حمزة بن عبد المطلب رضي الله عنه، ص773، برقم (4072).
(81) حيث قال في «صحيحه»، عند الباب (31)، من كتاب المغازي: باب غزوة ذات الرقاع، وهي غزوة محارب خصفة من بني ثعلبة من غطفان، فنزل نخلاً، وهي بعد خيبر، لأن أبا موسى جاء بعد خيبر.
(82) أخرجه البخاري، في المغازي، الباب السابق، ص783، برقم (4128).
(83) أخرجه البخاري، في فرض الخمس، باب ومن الدليل على أن الخُمس لنوائب المسلمين، ص600، برقم (3136).
(84) ابن حجر، «الفتح»، ج7، ص418.
(85) أخرجه البخاري، في المغازي، باب غزوة الرجيع ورعل وذكوان وبئر معونة، ص776، برقم (4086).
(86) ابن حجر، «فتح الباري»، ج7، ص380.
(87) السهيلي، «الروض الأنف»، ج6، ص184.
(88) أخرجه البخاري، في الجهاد، باب العون والمدد، ص586، برقم (3064)، ومسلم، في المساجد، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة، ص273، برقم (677).
(89) السهيلي، «الروض الأنف»، ج6، ص101 . 102.
(90) أخرجه البخاري، في النكاح، باب ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللاَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ (النساء:23)، ص1012، برقم (5101).
(91) ابن حجر، «الفتح»، ج9، ص145.
(92) السهيلي، «الروض الأنف»، ج5، ص192.
(93) سلف بيان ملخص القصة آخر المبحث الأول.
(94) السهيلي، «الروض الأنف»، ج3، ص344.
(95) ابن حجر، «فتح الباري»، ج8، ص591.
(96) المرجع السابق، ج1، ص589.
(97) المرجع السابق، ج3، ص556.
(98) راجع المثال الأول للدمياطي.
(99) يعني الرواية التي فيها ذِكْر طلحة.
(100) المرجع السابق، ج7، ص243.
(101) راجع المثال الخامس لابن سيد الناس
(102) ابن حجر، «الفتح»، ج7، ص333 . 334.
(103) المرجع السابق، ج1، ص371.
(104) أخرجه البخاري، في الشروط، باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة، ص519، بإثر الحديث (2718).
(105) ابن حجر، «الفتح» ج5، ص320 . 321.
(106) أخرجه البخاري، في الجزية والموادعة مع أهل الذمة، ص605، برقم (3158).
(107) ابن حجر، «الفتح»، ج6، ص262.
(108) أخرجه البخاري، في التفسير، سورة المنافقين، باب قوله ﴿إِذَا جَاءكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ (المنافقون:1)، ص964، برقم (4900).
(109) أخرجه النسائي في «السنن الكبرى»، ج10، ص302، برقم (11533).
(110) ابن حجر، «الفتح»، ج8، ص644.
(111) أخرجه البخاري، في التفسير، باب قوله ﴿سَوَاء عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ اللهُ لَهُمْ إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ (المنافقون:6)، ص965، برقم (4905).
(112) ابن حجر، «الفتح»، ج8، ص649.
(113) المرجع السابق، ج3، ص556.
(114) راجع المثال الثالث للدمياطي، والمثال الأول لابن سيد الناس.
(115) ابن حجر، «الفتح»، ج7، ص382.

المصادر والمراجع

الأبار، محمد بن عبد الله القضاعي (ت658هـ)، «التكملة لكتاب الصلة»، تحقيق عبد السلام الهراس، 1995م، دار الفكر، بيروت.

ابن الأثير، المبارك بن محمد الجزري (ت606هـ)، مقدمته على «جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ»، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، 1983م، ط2، دار الفكر، بيروت.

أحمد بن حنبل (ت241هـ)، «المسند»، تحقيق شعيب الأرنؤوط وأصحابه، 2001م، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الباجي، سليمان بن خلف (ت474هـ)، مقدمته على «التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح»، تحقيق د.أبو لبابة حسين، 1986م، ط1، دار اللواء، الرياض.

البخاري، محمد بن إسماعيل (ت256هـ)، «الصحيح»، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، عناية أبي صهيب الكرمي، 1998م، ط1، بيت الأفكار الدولية، الرياض.

ـ، «التاريخ الكبير»، تصحيح وتعليق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، 1380هـ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن . الهند.

البلاذُري، أحمد بن يحيى (ت279هـ)، «فتوح البلدان»، تحقيق عبد الله أنيس الطباع وعمر أنيس الطباع، 1987م، مؤسسة المعارف، بيروت.

البيهقي، أحمد بن الحسين (ت458هـ)، «دلائل النبوة»، تحقيق د.عبد المعطي قلعجي، 1988م، ط1، دار الكتب العلمية ودار الريان للتراث.

الترمذي، محمد بن عيسى (ت279هـ)، «الجامع»، تحقيق عادل مرشد، 2001م، ط1، دار الأعلام، عمان . الأردن.

ابن تغْرِي برْدِي، يوسف بن تغري بردي (ت874هـ)، «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة»، تحقيق محمد حسين شمس الدين، 1992م، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت597هـ)، «كشف المشكل عن أحاديث الصحيحين»، تحقيق د.علي حسين البواب، 1997م، دار الوطن، الرياض.

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد (ت327هـ)، «التفسير»، تحقيق أسعد محمد الطيب، 1997م، ط1، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة والرياض.

الحاكم، محمد بن عبد الله (ت405هـ)، «المستدرك»، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن . الهند، 1341هـ.

ابن حبان، محمد بن حبان (ت354هـ)، «الثقات»، تصحيح وتعليق عزيز بيك وألطاف حسين ومحمد عبد الرشيد، 1973 – 1983م، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن . الهند.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت852هـ)، «فتح الباري في شرح صحيح البخاري»، عناية عبد العزيز بن باز ومحب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، مصر.

ـ، «الإصابة في تمييز الصحابة»، تحقيق علي محمد البجاوي، 1412هـ، ط1، دار الجيل، بيروت.

ـ، «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة»، تحقيق د.سالم الكرنكوي بمشاركة آخرين، 1350هـ، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند.

ـ، «إنباء الغمر بأبناء العمر» تحقيق د.حسن حبشي، 1969م، ط1، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت463هـ)، «تاريخ بغداد»، بعناية محمد أمين الخانجي، 1349هـ، مكتبة الخانجي، مصر.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت748هـ)، «ميزان الاعتدال»، تحقيق علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت.

ـ، «تذكرة الحفاظ»، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، 1377هـ، ط3، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن . الهند.

ـ، «المعجم المختص بالمحدثين»، تحقيق د.محمد الحبيب الهيلة، 1988م، ط1، مكتبة الصدّيق، الطائف.

ـ، «معجم الشيوخ»، تحقيق د.محمد الحبيب الهيلة، 1988م، ط1، مكتبة الصديق، الطائف.

ـ، «سير أعلام النبلاء»، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، 1981م، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الزهري، محمد بن مسلم (ت124هـ)، «المغازي»، تحقيق د.سهيل زكار، 1981م، دار الفكر، دمشق.

السُّبكي الصغير، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي (ت771هـ)، «طبقات الشافعية الكبرى»، تحقيق د.محمود الطناحي ود.عبد الفتاح الحلو، 1992م، ط2، دار هجر، الجيزة . مصر.

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (ت902هـ)، «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع»، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

ابن سعد، محمد بن سعد (ت230هـ)، «الطبقات الكبرى»، تحقيق د.إحسان عباس، 1968م، دار صادر، بيروت.

السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله (ت581هـ)، «الروض الأنف»، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، 1967. 1969م، ط1، دار الكتب الحديثة، القاهرة.

ابن سيد الناس، محمد بن محمد بن محمد (ت734هـ)، «عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير»، تحقيق محمد العيد الخطراوي ومحيي الدين مستو، 1413هـ، مكتبة دار التراث . المدينة المنورة، ودار ابن كثير . دمشق.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ)، «حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة»، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، 1967م، ط1، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي،

مصر.
الصالحي، محمد بن يوسف (ت942هـ)، «سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد»، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، 1993م، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت310هـ)، «المنتخَب من ذيل المذيَّل»، مطبوع بإثر «تاريخ الأمم والملوك»، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.
الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت321هـ)، «شرح مشكل الآثار»، تحقيق شعيب الأرنؤوط، 1994م، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.
عبد الرزاق بن همام (ت211هـ)، «المصنف»، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، 1403هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
أبو عبيد، القاسم بن سلام (ت224هـ)، «الأموال»، تحقيق سيد بن رجب، 2007م، ط1، دار الهدي النبوي. مصر، دار الفضيلة. السعودية.
ابن عساكر، علي بن الحسن (ت571هـ)، «تاريخ دمشق»، تحقيق عمر بن غرامة العمري، 1995م، دار الفكر، بيروت.
الفاسي، محمد بن أحمد بن علي (ت832هـ)، «ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد»، تحقيق كمال يوسف الحوت، 1990م، دار الكتب العلمية، بيروت.
ابن فهد المكي، محمد بن محمد (ت871هـ)، «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ». ومعه «ذيل تذكرة الحفاظ» لأبي المحاسن الحسيني الدمشقي، و«ذيل طبقات الحفاظ» لجلال الدين لسيوطي، طبع بعناية حسام الدين القدسي وتعليقات محمد زاهد الكوثري، 1347هـ، دمشق.
ابنُ قاضي شُهبة، أحمد بن محمد بن عمر (ت790هـ)، «طبقات الشافعية»، تحقيق د.عبد العليم خان، 1979م، ط1، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن. الهند.
القاضي عياض، عياض بن موسى (ت544هـ)، «ترتيب المدارك وتقريب المسالك»، تحقيق عبد القادر الصحراوي وآخرين، 1968م، طبع وزارة الأوقاف المغربية.
ـ، «إكمال المعلم شرح صحيح مسلم»، تحقيق د.يحيى إسماعيل، 1998م، دار الوفاء، المنصورة.
ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر (ت751هـ)، «تهذيب سنن أبي داود». مطبوع بهامش «مختصر سنن أبي داود» للمنذري. تحقيق أحمد شاكر وحامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.
ـ، «زاد المعاد في هدي خير العباد»، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، 1986م، ط14، مؤسسة الرسالة، بيروت.
ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت774هـ)، «طبقات الفقهاء الشافعيين»، تحقيق د.أحمد عمر هاشم ود.محمد زينهم عزب، 1993م، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
ـ، «البداية والنهاية»، مكتبة المعارف، بيروت.
المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف (ت742هـ)، «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، تحقيق بشار عواد معروف، 1980م، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.
مسلم، مسلم بن الحجاج، «الصحيح» (ت261هـ)، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، 1998م، دار السلام، الرياض، ط1.
النسائي، أحمد بن شعيب (ت303هـ)، «السنن الكبرى»، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، بإشراف شعيب الأرنؤوط، 2001م، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.
أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله (ت430هـ)، «معرفة الصحابة»، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، 1998م، ط1، دار الوطن، الرياض.
ابن هشام، عبد الملك بن هشام (ت218هـ)، «السيرة النبوية». وهي رواية ابن هشام، عن زياد بن عبد الله البكائي، عن ابن إسحاق. تحقيق مصطفى السقّا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، 1375هـ، ط2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
الواقدي، محمد بن عمر (ت207هـ)، «المغازي» تحقيق د.مارسدن جونس، 1966م، لندن.

Methods of Prophetic Tradition Scientists in the Conflict between some of Al-Ahadith Al-Nabawyyah (Prophetic Sayings) and the Prophetic Biography

*Mohammed Kamel Karabally **

ABSTRACT

Methods of prophetic tradition scientists are different in the case of the conflict between some of Al-Ahadith Al-Nabawyyah (prophetic sayings) and the biography news of "Mohammed" god's blessing and peace be upon him.

Some of prophetic tradition scientists believe that the biography news of "Mohammed" are preponderant because they are elder than Al-Ahadith Al-Nabawyyah. This means that the narrators of the biography news of "Mohammed" are not afar on period of prophecy.

But other prophetic tradition scientists believe that the Al-Ahadith Al-Nabawyyahare are preponderant because the narrators of Al-Ahadith have more accuracy in the narration and more reliability.

other prophetic tradition scientists believe that sometimes it is a must to give preponderance to the biography news of "Mohammed", but it is sometimes a must to give preponderance to Al-Ahadith Al-Nabawyyah. All of this must be done according to proofs and sure directories.

Keywords: Biography News of "Mohammed", Al-Ahadith Al-Nabawyyah (Prophetic Words), The Conflict.

* Faculty of Shari'a, Damascus University, Syria. Received on 30/5/2010 and Accepted for Publication on 18/5/2011.